

سوريا: واشنطن - موسكو ضد أردوغان



الحقل وتفرض على أردوغان محاصيل أخرى. غير أن اللافت أيضا أن موسكو التي تنظر بعين الغضب إلى الاتفاق المجهول بين واشنطن وأنقرة حول شرق الفرات، وتنتظر بعين شاكية إلى استمرار الوجود الأميركي في سوريا والذي قد يتطور حجمه ويتمدد انتشاره، تعلن للأمرين قبل الأثر بما تنسبها معركة خان شيخون أنه باتت لها قوات برية تعمل على الأرض على النحو الذي يظهر وأجبه أخرى للصرع ترفعه نحو ثنائية روسية أميركية سيجد الابعون الإقليميون والمحليون أنهم يقفون وراءها.

وفيما يندرج الوجود الإيراني في سوريا ضمن المواجهة الكبيرة التي تتطور دوليا ضد إيران (راقب الهجمات النووية الغامضة التي تستهدف مستودعات الأسلحة التابعة للحشد الشعبي في العراق)، فإن الممارك التي ترعاها روسيا هذه الأيام في سوريا قد تبدو أنها تخدم أهدافا دولية متقاطعة ترمي إلى تقليص حيز الشراكة التركية في مستقبل سوريا وضبط إيقاعه. يتضح هنا أن "مخدر" الاتفاق الذي قدمه الأميركيون للأتراك شرق الفرات هدفه السيطرة على التفتت التركي وتأجيل انفجالات أنقرة إلى أجل تتغير فيه حسابات

عن أن هذا الاتفاق الذي بقيت تفاصيله، للمفارقة، غامضة يشمل منطقة عرضها حوالي 80 كلم كحد أقصى وعمق 15 كلم على الأكثر. كما أن هذه المنطقة لا تحفظ بالتسمية التركية (المنطقة الآمنة)، بل يتحدث الأميركيون عن ترتيبات عسكرية ستجري داخلها. ثم إن التشكيك لا ينحصر بالمراقبين، بل إن تصريحات وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو حول عدم السماح بأن يلقى مصر هذا الاتفاق ما لقيه الاتفاق حول منبج، يؤكد شكوك أنقرة في أن ينفذ الأميركيون تعهداتهم الجديدة.

على أن الحركة العسكرية لنظام دمشق وحلفائه الكبار تطرح أسئلة حول مواقف اللابعين الآخرين. تحاول موسكو أن تفرض بالنار رؤيتها للحل على كافة دول العالم، وتسعى لتسويق نسختها للتفاوض بين نظام ومعارضة، وتبشر بقرع التوافق على لائحة اللجنة الدستورية. تسعى روسيا لفرض أمرها العسكري الواقع في سوريا بما يتحول إلى مسلمة يقبل بها العالم بصفتها قدرا لا مناص منه. تمسكت واشنطن وحلفاؤها بموقف واحد يرفض الانخراط بأي ورشة لتمويل إعادة الإعمار أو بأي مشروع لإعادة اللاجئين دون التوصل إلى تسوية سياسية تشارك بها المعارضة تضمن مالا مستقرا لسوريا. لقيت دعوات موسكو صدا دوليا تحاول هذه الأيام تقويضه من خلال التسليم بخيار وحيد لا منافس له.

قد يشي الصمت الدولي تجاه المعركة الحالية بأن العالم موافق، كما واكب سابقا، الخطط الروسية في سوريا منذ سبتمبر 2015. الأمر يبدو وكأنه ضمن المتوقع وربما المطلوب من روسيا. والأمر يبدو أيضا وكأنه شرط من شروط تحول المجتمع الدولي باتجاه الرؤى الروسية.

المراقبة التابعة لها في مورك لعل في ذلك ما يحفظ ماء وجه الأتراك دون كثير اكرتات بالهزيمة التي مني بها حلفاؤهم في المعارضة. والحال أن روسيا وإيران ونظام دمشق جاهدوا في الغمز من قناة الاتفاق التركي الأميركي حول المنطقة الآمنة شرق فرات. وضع الأمر جهود موسكو وطهران داخل سوريا موحدة منسجمة في شمال سوريا، فيما هي متباينة تشهد احتكاكات متكررة في مناطق سورية أخرى. وتكتشف أنباء بيروت حول توجه وحدات جديدة تابعة لحزب الله إلى سوريا، أن إيران وحزبها وبقية جماعاتها منخرطون في المعركة الأخيرة بالتنسيق والرعاية السياسية والعسكرية لروسيا والكرملين في موسكو.

تظهر خسارة تركيا واضحة في خان شيخون لفتح طريق دمشق حلب وإمكانية تطور المعركة باتجاه سراقب لفتح طريق اللاذقية حلب. وإذا لم يطرا ما يغير "قدر" هذه المعركة، فإنه لن تجرى لتركيا غرب الفرات إلا منطقة تبلغ مساحتها أقل من نصف ما كانت تسيطر عليه وحلفاؤها في المعارضة شمال البلاد. طبيعة هذا السيناريو يفرض منطقتين: إما أن تركيا مسلمة بقرار روسيا مقابل أرباح أخرى من الصعب العثور عليها، وإما أن تركيا عاجزة عن مواجهة القوة النارية الروسية، وفي هذا تعقير لموقف أردوغان أمام موقف نظيره في روسيا.

بالمقابل يسهل التشكيك هذه الأيام في اتفاق اللحظة الأخيرة حول شرق الفرات حيث قيل إن وزير الدفاع في واشنطن وأنقرة أنقذاه من فشل. لن يتحقق لتركيا طموحها في السيطرة على منطقة آمنة بعرض 460 كلم وعمق 32 كلم، فيما تتحدث بعض التسريبات

التركي وتعزير أمنه الحدودي في تلك المنطقة شرق الفرات. يطرح المعارضون السوريون أسئلة حول حقيقة الدعم التركي لقواتهم في المنطقة الخاضعة لنفاهات بوتن-أردوغان. تذهب تلك الأسئلة إلى استغراب لجوء أنقرة إلى حشد القوات العسكرية قبل أسابيع على الحدود التركية السورية إذانا ببدء عملية عسكرية ضد الأتراك شرق الفرات، فيما لا يبدو أن أنقرة معنية كثيرا بمعركة واضحة المعالم هدفها فتح طريق دمشق حلب بما يبده طموحات أردوغان في امتلاك ناصية القول والقرار في هذه المنطقة، وبما يعزز موقع دمشق وطهران وموسكو على حساب أنقرة داخل المشهد السوري.



يتضح أن «مخدر» الاتفاق الذي قدمه الأميركيون للأتراك شرق الفرات هدفه السيطرة على التفتت التركي وتأجيل انفجالات أنقرة إلى أجل تتغير فيه حسابات الحقل وتفرض على أردوغان محاصيل أخرى

قد تحاول أنقرة إعادة رسم الخرائط بين ما هو متاح وما هو مستحيل في تحولات سوريا الراهنة. لكن حظوظ أردوغان تبدو هزيلة في غياب أي مظاهر ردع توقف التهفير التركي في سوريا. باتت مطالب أنقرة تدور حول نقطة



محمد قواسبي
صحافي وكاتب سياسي
لبناني

تفصح التحركات العسكرية التي أفضت إلى سقوط خان شيخون وضواحيها في يد قوات النظام في دمشق، عن أن التطور يقلب موازين ميدانية على حساب المعارضة السورية، لكن يسيطر الجهر على خسارة مدوية لتركيا وعلى قضم مستمر لنفوذها في شمال سوريا. يطرح الأمر أسئلة عن تقلص خرائط أنقرة داخل سوريا، وعن مدى استمرار اتساقها مع طموحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تثبيت نفوذ ليلاده داخل سوريا اليوم، كما سوريا الغد.

تكتشف المعارك الأخيرة عن زهاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتن، شريك أردوغان في إرساء منطقة خفض التصعيد في منطقة إدلب، بعيدا في تجاوز النفاهات القديمة واستخدام القوة النارية المفرطة لفرض أمر واقع جديد لطالما عملت أنقرة على عرقلة إنجازه. وحتى حين أطلقت تركيا رتلها العسكري مخترقا الحدود التركية السورية، بما فهم أنه دعم لقوات المعارضة، أرسلت قاذفات دمشق وموسكو رسائل نارية واضحة أوقفت على نحو مدل التدخل العسكري التركي.

تخسر تركيا في تلك المناطق في ما قد يُعتبر ردا على نفاهاتها الأخيرة مع الولايات المتحدة بشأن المنطقة الآمنة شرق الفرات. وللدقة تخسر تركيا هنا فعليا ما قد يمكن أن تريحه هناك نظريا. أمر الكسب النظري مرتبط بصق واشنطن في تنفيذ وعودها الأخيرة في التشارك مع أنقرة في إطلاق تدابير وإجراءات من شأنها طماننة الطرف

جرس إنذار لمصر قبل أن تتكرر مشاكلها مع السودان الجديد

أن الهوى السياسي والاقتصادي والأمني قد يكون بعيدا عن الشمال. ولذلك مرجح أن يحد السودان بوصلته النهائية تجاه الفضاء الذي سوف يحقق له المكاسب دون عواطف ومشاعر.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تتبدل هذه النظرة تقريبا بعد رحيله عن السلطة. ولم يتأثروا بكل المواقف الرسمية والشعبية المتعاطفة معهم في مصر، مع التسليم بتغير الدوافع. فإذا كانت الأولى لها امتدادات ماضوية، يختلط فيها العاطفي بالماضي، فإن الثانية أنية ولها علاقة بالتصور المستقبلي الذي يسعى إليه السودانيون لتكون بلادهم عليه.

يريدون حكومة مدنية خالصة، لا علاقة لها بالعسكريين والإسلاميين، وإفساح المجال تماما للحريات، وتغليب المواطنة على غيرها. وهي الخلطة التي يرون فيها إنقاذ السودان من التخبط وإدمان الفشل على مدار عشرات السنين، في وقت يبدو شعورهم ثابتا من أن النموذج المصري الحالي لا يناسب تطوراتهم، ويعملون جاهدين على عدم محاكاته.

بعض النظر عن خصوصية كل دولة، وما يرضيه أو يرفضه شعبها، فقطاع كبير من السودانيون تتملكهم مخاوف من كل مقاربة مصرية، حتى لو كانت ناعمة في شقها الأمني والاقتصادي. يعتبرونها فحًا لجرهم إلى تكرار تجربة سياسية قاتمة بالنسبة لهم. هم شعب استطاع الحياة وسط التوترات والصراعات، وعاش طويلا على حد الكفاف، والسياسة أمنهم وأمانهم وطعامهم وشرابهم. تفضي هذه النتيجة إلى وضع سد منيع أمام القاهرة في التقارب مع الخرطوم، وتؤثر على إمكانية التفاهم في القضايا الدقيقة ذات الصبغة الوطنية، وربما تدفع إلى تبني أفكار مضرّة أو محايدة لتأكيد استقلال سياسة السودان الجديد عن مصر.

لعل القبول الشعبي والرسمي لرئيس وزراء إثيوبيا ودوره القوي في الاتفاق الأخير، يوحي بعدم حدوث تغير كبير في موقف الخرطوم من ملف سد النهضة مثلا، إذا انطلقت المفاوضات المتجددة، ولم تحدث تحولات في حسابات الدول الثلاث على أساس مبدأ عدم الإضرار بمصالح مصر المائية.

تتطلب الحالة المتلبسة التعامل معها من قبل القاهرة والخرطوم بمرونة، وطرح مبادرات خلاقة لتضييق الفجوة. ويقع على الحكومة المصرية الجانب الكبير منها، لمنع إخراج السلطة الجديدة في السودان التي يرى مشاركون فيها من قوى الحرية والتغيير أن مستقبلهم سوف يكون أسعد حالا بالاتجاه نحو الجنوب، وأن الاستدارة القوية إليه خيارهم الإستراتيجي.

وأية ذلك الارتياح والتجاوب الواضح مع الوساطة الأفريقية الإثيوبية، ما يؤكد

المصرية، وتمعنوا في خطابها الذي ركز على أهمية الثورة والتغيير ووحدة البلاد واستقلال القرار وحق الشعب في اختيار طريقه السياسي. لماذا تستمر الهواجس، والمفروض أن يتجدد معظمها مع سقوط نظام البشير؟

خطورة هذه النوعية من الأسئلة في انعكاسها على شكل العلاقة بين الدولتين، مع انتظار ملفات شائكة تستوجب التعامل معها بصراحة، فأي خلل سوف يساهم في وقف التوجه نحو اللجوء إلى المرونة كقرينة غائبة ولا يقود إلى تخطي جبل من الزمات.

وتخرج من رحم هذه الأسئلة إجابات ضمنية كبيرة، تفرز القراءة الهادئة والموضوعية، مع تحذيرات أطلقتها دوائر متعددة، هي بمثابة ناقوس خطر، لأن التردد أو استئثار التصديق بين القاهرة والخرطوم تستفيد منه قوى لا تريد للبلدين أن تقوم لهما قائمة، وترى أن توطيد العلاقات يقود إلى تقليص النماذج التي تنتشر منها جماعة الإخوان أو "الكيزان"، كما تسمى في السودان، التي تتجه إلى الكون مؤقتا استعدادا للتعامل مع المعطيات التي تقرزها المرحلة الجديدة، وبموجبها تتحدد التوجهات.

لم يتوقف خطاب التشكيك في مصر، وهي تتصرف سياسيا بما يخدم مصلحة الشعب السوداني، وتضبط موازينها بما يتماشى مع الثورة وتجلياتها في الخرطوم، ما يعني أن هناك فجوة راسخة في العلاقة، وحكما مسبقا عليها من المواطنين، بصرف النظر عن الممارسات التي تقوم بها القاهرة مع الخرطوم حاليا، بالنسبة لأي تصرف جاد تقوم به السلطة الجديدة لن يجلب معه نتائج على الأرض. لأن المجلس السبائي والحكومة سيكوتان حريصين على الاستجابة لنخب الشارع، على الأقل خلال الفترة الأولى التي يغلب عليها

على الجميع وتنفيد الاتهامات التي وجهت إليها مبكرا بانحيازها إلى الجيش، تأسيسا على اندحار الرئيس (المشير) عبدالفتاح السيسي من المؤسسة نفسها في مصر.

ثلثت هذه واحدة من الفترات التي نفذت منها الحركة الإسلامية في السودان لتكريس الشروع القديمة في العلاقة بين الخرطوم والقاهرة. وتعلم أن تكاتف المؤسسة العسكرية في البلدين بدون أفكار أيديولوجية يمثل معضلة أمام الأحزاب السياسية التابعة لها، والقائدات الإسلامية التي تتمركز في السودان، وبالتالي تسليط الأضواء على الجميع، والحض على التعجيل بمحاكمتهم ومعايبتهم وطردهم، فضلا عن تسليم الأجانب منهم، وثمة شريحة كبيرة بينهم من المصريين المطلوبين على ذمة قضايا جنائية.

يبدو أن عوامل التغذية الإعلامية والسياسية التي قام بها نظام الخرطوم في عهد البشير على مدار ثلاثة عقود، حققت أهدافها وسط فئة من المواطنين. فلم يعد الغفور يأتي من جانب المنتصرين إلى أحزاب إسلامية في السودان، فقد امتد إلى أخرى مدنية وشرائح مهنية واجتماعية لا تعلم الكثير عن علاقة مصر ببلدهم، لكنها تنحاز تلقائيا ضدها. إذا كان قطاع عريض من الأحزاب المدنية والقوى المجتمعية يتخذ موقفا قاسما أو رماديا من القاهرة، لماذا لم يتأثر هؤلاء بالتحركات الإيجابية للحكومة

متبادلة. من الصعوبة التوصل إلى هذه النقطة ما لم تكن مدفوعة بإرادة رسمية وشعبية، لأن الأولى وحدها لن تكون كافية لتجاوز تحديات مترامية من دون الاستناد إلى الثانية التي يرجح أن تلعب دورا حيويا في السودان الجديد.

لم ينتبه صناع القرار في البلدين لجرس الإنذار، لأنه جاء متقطعاً وهادئاً، بيد أن المتابعين للتطورات السياسية بينهما استمعوا إلى صوته جيدا. الأمر الذي فرض على المهومين بتحسين العلاقات الانتباه لذلك جيدا بينما صم المخرمون بتخريبها أذانهم أو قفلوا من أهميتها، ولعلمهم قد نفخوا بالسلب فيها. ارتاحت القاهرة لتجنحية البشير وتقويض دور الحركة الإسلامية في السلطة. وأيدت تجاوبا مع المجلس العسكري الانتقالي الذي أمسك بالسلطة، وأيدت تحركاته للحفاظ على وحدة السودان والتخلص من أنصار الرئيس المخلوخ في المؤسسات المختلفة، ما عرضها لانتقادات من قبل بعض الأحزاب والجماعات المهنية التي لعبت الدور الكبير في تحريك الشارع والثورة، واضطرت مصر سريعا إلى تعديل الدفة السياسية لتكون موازنة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير.

استقبلت قيادات من هؤلاء وهؤلاء، وأخرى من الجبهة الثورية الممتلئة لثلاث حركات مسلحة، واستضافت القاهرة اجتماعات بين وفدين من الجبهة وقوى الحرية والتغيير، في محاولة للتفاهم



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تواترت مجموعة من الإشارات في مصر والسودان أخيرا، تحذر من عدم استيعاب تكرار المشكلات بين البلدين، فما ظهر من انسجام بين القاهرة والخرطوم عقب عزل الرئيس عمر حسن البشير قد لا يعبر بدقة عن متانة أصيلة في العلاقات، ويمكن لرواسب الماضي القريب، فضلا عن فعليا ما قد يمكن أن تريحه هناك نظريا. أمر الكسب النظري مرتبط بصق واشنطن في تنفيذ وعودها الأخيرة في التشارك مع أنقرة في إطلاق تدابير وإجراءات من شأنها طماننة الطرف

